مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٥٩**

الخميس ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد يانغ تاو
	غابون	السيد أونانغا نديايي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/335)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/335)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من وزير خارجية غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتّبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة وزير خارجية غينيا – بيساو إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد كويتا (غينيا – بيساو) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية غينيا – بيساو، معالي السيد أدلينو مانو كويتا.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موتابوبا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/335 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم لمجلس الأمن التقرير الثاني للأمين العام (S/2010/335) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. كما أنني أقدر إتاحة هذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن آخر التطورات في غينيا – بيساو.

يركز أحدث تقرير للأمين العام المعروض على المجلس على الحالة السياسية والأمنية قبل وبعد حوادث ١ نيسان/أبريل، عندما سيطرت قوات تعمل تحت إمرة نائب رئيس الأركان العامة آنذاك على مقر قيادة القوات المسلحة واحتجزت رئيس الأركان العامة واحتجزت لفترة وجيزة رئيس الوزراء. وفي نفس اليوم، اقتحمت عناصر عسكرية مسلحة مقر الأمم المتحدة في بيساو للمطالبة بالإفراج الفوري عن الرئيس السابق لأركان القوات البحرية، بوبو نا تشوتو، الذي غادر المبنى بعد التوقيع على بيان بأنه يغادر طوعا وبصورة سلمية. كما يركز التقرير على جهود أصحاب المصلحة الدوليين في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية لإقناع السلطات الوطنية بضرورة إعادة واحترام النظام الدستوري وتعزيز سيطرة المؤسسات المدنية الشرعية على قوات الدفاع والأمن في البلد.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة لهذا المجلس (انظر S/PV.6281)، شددت على أهمية هذا العام باعتباره نقطة تحول لاستدامة التقدم المحرز في غينيا - بيساو، والاستفادة من الأداء الاقتصادي الجيد والالتزام الإصلاحي للحكومة وقيادة القوات المسلحة آنذاك، ولإحراز تقدم في الإصلاحات الرئيسية من أجل استقرار البلد في الأجل الطويل. لقد أكدت حوادث ١ نيسان/أبريل، التي شكلت خرقاً خطيرا للنظام الدستوري، وتحديا للمجتمع الدولي بانتهاك مقر الأمم المتحدة في بيساو، على الضعف البالغ لعملية بناء السلام ومدى إمكان حدوث انتكاسات. إن التحديات والعوائق الرئيسية أمام الاستقرار في غينيا - بيساو معروفة جيدا، بما في ذلك، ضعف مؤسسات الدولة، وعصيان القوات المسلحة للقيادة المدنية، والفجوات الإنمائية الحرجة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة التي تؤثر على كل المنطقة دون الإقليمية. أود في هذه المرحلة تسليط الضوء على التطورات الرئيسية التي حصلت بعد إصدار التقرير المعروض على المجلس.

في ٢٤ حزيران/يونيه، ترأس رئيس الوزراء غوميس جونيور اجتماعا لمجلس الوزراء نظر في اقتراح قدمته وزارة الدفاع فيما يتعلق بترشيح رئيس جديد لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وحث البيان الذي أصدره مجلس الوزراء الرئيس على تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان العامة بدون تأخير وأوصى بأن يمضي الرئيس قدما في الإفراج عن رئيس هيئة الأركان العامة السابق، نائب العميد البحري زامورا أندوتا، الذي لا يزال محتجزا في ثكنات مانسوا.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اجتمع رئيس الوزراء غوميس جونيور مع الرئيس مالام باكاي سانيا، وأكد، في كلامه للصحافة بعد الاجتماع، أنه والرئيس متفقان بشأن مسألة القيادة العسكرية. وبعد ذلك، في نفس اليوم، أصدر الرئيس سانيا مرسوما رئاسيا بعزل نائب العميد البحري خوسيه زامورا أندوتا من منصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة، وتعيين اللواء أنتونيو إندجاي رئيسا جديدا لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في غينيا - بيساو. وأدى اللواء إندجاي اليمين رسميا حتى ٢٩ حزيران/يونيه وجرت ترقيته إلى رتبة الفريق. وشدد الرئيس سانيا على أن قرار تعيين اللواء إندجاي قرار سيادي لم يتخذ تحت الإكراه، ودعا رئيس الأركان الجديد إلى ضمان احترام السلطات المدنية.

إن هذه التطورات الأخيرة مؤشر على أن السلطات المدنية في غينيا - بيساو لم تمارس بعد السيطرة الكاملة على القوات المسلحة. وانتقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة، ضمن شركاء آخرين، تعيين الفريق إندجاي، بالنظر إلى دوره البارز في عصيان الجيش في

١ نيسان/أبريل. وفي رد فعل فوري، ألغت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا كان مقررا لرؤساء أركان الدفاع في دول الجماعة في بيساو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. وبعد ذلك، عقدت مشاورات على هامش قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة، التي عقدت في سال، الرأس الأخضر، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه. غير أن هذه المشاورات عقدت بدون سلطات غينيا - بيساو، التي قررت عدم حضور الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ٣ تموز/يوليه. وجرى، خلال الاجتماع غير الرسمي، الذي حضره وزراء خارجية أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر والبرتغال، فضلا عن ممثلين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وشخصي، باسم الأمم المتحدة، التوصل إلى توافق في الآراء على ضرورة مواصلة دفع الإصلاحات الرئيسية قدما في غينيا - بيساو، ولا سيما وضع برنامج قوي لإصلاح قطاع الأمن، كخطوة أولى صوب تعزيز الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية وإنشاء قوات أمن مهنية وفعالة وقادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية الصعبة التي يواجهها البلد.

وأود في هذا السياق، أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على آخر التطورات في مجال إصلاح قطاع الأمن. كما أعلنت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن في آذار/مارس، عقد مؤتمر توعية دولي بشأن إصلاح قطاع الأمن في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه في بيساو. وافتتح المؤتمر الرئيس مالام باكاي سانيا واختتمه رئيس الوزراء كارلوس غوميس جونيور، الذي حضر أيضا مراسم الافتتاح. وشاركت حكومة غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا - بيساو في تنظيم المؤتمر، وحضرته الأطراف الفاعلة الرئيسية الوطنية والدولية المشاركة في عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الثنائيون والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأتاح المؤتمر فرصة للشركاء الدوليين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، لتذكير السلطات الوطنية، بأنه إضافة إلى تجديد التزامها السياسي بمواصلة إجراء إصلاحات رئيسية، يجب تلبية شروط مسبقة حددها الشركاء الدوليون لاستمرار دعم المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان مواصلة الضغط من أجل تلبية هذه الشروط المسبقة، وبخاصة الإفراج الفوري عن الرئيس السابق لهيئة الأركان، نائب العميد بحري أندوتا.

وفيما يتعلق بلجنة التحقيق في اغتيال الرئيس فييرا ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء تاغمي نا وايي في آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغني المدعي العام بأن التحقيقات توشك على الانتهاء وأنه بحاجة إلى مقابلة الشهود الموجودين في الخارج، بمن فيهم أرملة الرئيس الراحل. وطلب في ذلك الصدد تقديم مساعدة مالية وخبرة دولية، بما في ذلك من البرازيل والاتحاد الأوروبي، بغية استكمال التحقيقات. وأبلغنا، نحن والشركاء الدوليون الآخرون في الميدان، السلطات الوطنية بأن تقديم المساعدة التي طلبتها وزارة العدل والمدعي العام سيتطلب أولا تقديم ضمانات بعدالة ومصداقية التحقيقات التي جرت حتى الآن، لأننا ببساطة لا نريد أن نكون أداة تزكية للأعمال التي تم القيام بها.

كما أود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز مؤخراً على الجبهة الاجتماعية - الاقتصادية. زارت بيساو بعثة من صندوق النقد الدولي، في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ حزيران/يونيه، وأعربت عن ارتياحها للأداء الاقتصادي حتى شهر أيار/مايو وللتقدم المحرز في تلبية المقاييس المرجعية الهيكلية المحددة لمنتصف حزيران/يونيه. وأشارت البعثة أيضا إلى أنه إذا ظل الأداء عند المستويات الحالية، قد يصل البلد إلى نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أواخر عام ٢٠١٠. وسيرسل صندوق النقد الدولي بعثة

في أيلول/سبتمبر لاستعراض الأداء الاقتصادي لغينيا – بيساو في النصف الأول من العام في إطار التسهيل الائتماني الممدد. ومع أن هذه التطورات مشجعة، فإن الأداء الاقتصادي يتوقف على الاستقرار السياسي، ولذلك لا بد أن نضمن أن تكون المساعدة الدولية على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي متسقة تماما مع جهودنا بشأن القضايا السياسية والأمنية.

إن التحديات في غينيا – بيساو هائلة، لكن التغلب عليها ليس مستحيلا إذا تم التصدي لها بدون تأخير. إن الوضع الراهن سيسمح بالتأكيد بتنامي التحديات، ناهيك عن الآثار الجانبية على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وفي حين يقع على عاتق السلطات الوطنية عبء إدراك هذه التحديات والتصدي لها على سبيل الإلحاح، يستطيع المجتمع الدولي اللجوء إلى انتهاج موقف أكثر حزما لكفالة اتخاذ الخطوات المهمة التي من شأنها المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. والمطلوب في هذه المرحلة هو أن تلتزم السلطات الوطنية التزاما ثابتا وحقيقيا بمواصلة إصلاح القطاع الأمني وغير ذلك من الإصلاحات، ورسم استراتيجيات أكثر فعالية ووجود زعماء يحترمون النظام الدستوري وسيادة القانون، وكذلك وضع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لخريطة طريق عملية ومقيدة زمنيا لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

كما أننا بحاجة إلى إجراءات دولية أقوى في التصدي للتحديات الرئيسية مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وينبغي أن تقترن هذه الإجراءات باتخاذ موقف حازم إزاء السلطات الوطنية، ولا سيما قيادة القوات المسلحة، لكفالة إدراكها لضرورة استمرار عملية الإصلاح في مسارها استنادا إلى معايير مقبولة دوليا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية غينيا – بيساو، معالي السيد أدلينو مانو كويتا. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، على ملاحظاته وعلى عمله على رأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة أمام المجلس (انظر S/PV.6281)، أثر عدد من التطورات على عملية توطيد السلام في غينيا – بيساو وعلى عمل لجنة بناء السلام في ذلك البلد. وأشير، على وجه الخصوص، إلى الأعمال التي ارتكبها عسكريون في ١ نيسان/أبريل وشكلت مزيدا من التحديات لسيادة الحكم المدني في غينيا – بيساو.

وقد اجتمع أعضاء تشكيلة غينيا – بيساو في ٢٦ نيسان/أبريل لمناقشة الحالة في الميدان. وجرى الاتفاق على أنه ينبغي لي أن أرسل رسالة إلى وزير الخارجية، وهو ما فعلته. وعبرت الرسالة عن القلق من الحالة التي نشأت عقب حوادث ١ نيسان/أبريل وعبرت عن الأسف لأن هذه الحوادث وقعت في وقت كانت غينيا – بيساو تحرز تقدما هاما في مجالات عديدة. وأشارت الرسالة إلى أهمية عمل قيادة الحكومة والجيش معا لتعزيز مؤسسات الدولة والنهوض بالتنمية الاقتصادية ودعم سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما دعت السلطات المدنية والعسكرية إلى الدخول في حوار وطني حقيقي.

وشددت لجنة بناء السلام على أن حوادث نيسان/أبريل أظهرت الأهمية المحورية لإصلاح القطاع الأمني وأشارت إلى الحدث الرفيع المستوى الذي كان المزمع تنظيمه قبل حوادث ١ نيسان/أبريل لتعبئة الموارد لإنشاء صندوق معاشات تقاعدية للجيش. كما أشارت الرسالة إلى أن نجاح جهود إصلاح القطاع الأمني سيتطلب تعيين قيادة عسكرية جديدة، تمشيا مع الإطار الدستوري نصا وروحا. كما شددت على الأولوية التي توليها لجنة بناء السلام للحاجة إلى الإفراج عن الرئيس السابق للأركان العامة للقوات المسلحة وغيره من الضباط الذين ألقي القبض عليهم في نيسان/أبريل، أو محاكمتهم بشكل قانوني.

وفي معرض رده على رسالة لجنة بناء السلام، أكد وزير الخارجية مانو كويتا مجددا على التزام حكومة بلده بعملية بناء السلام وتنفيذ الإصلاحات الحيوية، بما فيها إصلاح القطاع الأمني. وأبلغنا بأن الحكومة اتخذت إجراءات لاستعادة النظام الدستوري وعودة مؤسسات الدولة للعمل كالمعتاد. كما توقع الوزير مانو كويتا أن يؤدي الحدث الرفيع المستوى المزمع تنظيمه بشأن إصلاح القطاع الأمني إلى تعزيز علاقات الحكومة مع لجنة بناء السلام وإلى توليد الدعم للمشاريع العاجلة.

ولجنة بناء السلام لا تزال ملتزمة التزاما ثابتا بدعم غينيا – بيساو في جهودها لتوطيد السلام. وذكرنا ذلك في الرسالة المذكورة آنفا إلى وزير الخارجية ونود إعادة التأكيد عليه الآن. وعملنا مبني على مبدأ المساءلة المتبادلة ويهدف إلى توطيد المؤسسات الديمقراطية، والتي بدونها، سيكون السلام والاستقرار هشين على الدوام.

وجسدت حوادث نيسان/أبريل نمطا محزنا لمعالجة المنازعات السياسية بالقوة ومن ثم ينبغي إدانتها بقوة. والحوادث من هذا القبيل تبعث برسالة خاطئة مفادها عدم احترام سيادة القانون. وهي تمثل انتكاسة لعملية توطيد السلام ومن شأنها أن تثني الشركاء عن تعميق عملهم مع البلد. وعوضا عن ذلك، فإن المطلوب في هذه المرحلة هو أن نبعث برسالة التزام قوي بسيادة القانون. والمواطنون بحاجة إلى أن يعتبروا مؤسسات الحكومة هيئات شرعية تعمل في إطار الديمقراطية والنظام الدستوري.

وفي هذا الصدد، لا بد من إيجاد حل لقضية زامورا أندوتا لتعزيز عملية بناء السلام في البلد. ونؤكد مجددا على ضرورة الإفراج عن الرئيس السابق للأركان العامة وغيره من الضباط المحتجزين، أو محاكمتهم بشكل قانوني مع المراعاة الكاملة للإجراءات القانونية الواجبة.

وعلى الرغم من التحديات الحالية، من الضروري إيجاد وسائل للمحافظة على عمل الأطراف الدولية مع غينيا – بيساو. ولا بد من مساعدة أبناء غينيا – بيساو على توطيد مؤسساتهم باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

ولا يزال إصلاح القطاع الأمني أولوية حيوية من أولويات بناء السلام. ولا غنى عن اتخاذ تدابير لتدريب القوات الأمنية والعسكرية وتعزيز أهليتها المهنية. غير أنه من نافلة القول إن أي استراتيجية ناجحة لإصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو يجب أن ترتكز على التعاون والحوار بين المجتمع الدولي والمحاورين على الصعيد الوطني، الذين يحظون بالدعم الكامل من الحكومة والشركاء الدوليين على السواء. وخضوع الجيش للحكم المدني أيضا عنصر أساسي في هذا المسعى الجماعي. واقترح الأمين العام، في هذا الخصوص، سبلا لتعزيز أمن السلطات المدنية.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق العميق لدى أعضاء لجنة بناء السلام، وهي الاتجار بالمخدرات. وتستلزم مكافحة المخدرات بفعالية قيام مؤسسات الدولة بوظائفها، ولا سيما

في مجالي العدالة والأمن، وكذلك وجود إرادة سياسية ثابتة. والأمر الأخير أساسي لكفالة الحصول على المساعدة الدولية اللازمة لكي تعزز غينيا - بيساو قدرتها الوطنية في هذا المجال.

ونرحب بالبيان الأخير للرئيس مالام باكاي سانيا الذي حث فيه القوات المسلحة على الخضوع للحكم المدني. كما شدد على أهمية تنفيذ عملية إصلاح للقطاع الأمني بقيادة الدولة وخوض معركة لا هوادة فيها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وهذه الجهود يجب أن يعززها اتخاذ نهج إقليمي. ومن ثم، نشدد على الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما يجب علينا جميعا، فرادى الحكومات وبشكل جماعي، أن نزيد ونحسن دعمنا لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وهذه جميعا مهام ضرورية لتعزيز قدرة قوات الشرطة في غينيا - بيساو في مكافحتها للاتجار بالمخدرات.

وينبغي ألا ترتكز جهود التعاون الدولي لتوطيد السلام على الجوانب ذات الصلة بالأمن وحدها. فلكي يتوطد السلام، يجب تعزيز أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين علينا دعم بناء القدرات ومساعدة البلد في إنعاش اقتصاده. وفي نهاية المطاف، فإن إنعاش الاقتصاد وإيجاد فرص عمل هما اللذان سيولدان الموارد لتوفير الخدمات الأساسية للسكان والموارد اللازمة للدولة كي تؤدي عملها بطريقة مستدامة.

وفي غينيا - بيساو، شأنها في ذلك شأن أي مكان آخر، فإن بناء السلام سينجح إذا ما كان المجتمع وزعماؤه يرغبون في ذلك وإذا ما كانوا، كدولة، مستعدين لاتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة لتوطيد الاستقرار ووضع الأسس للازدهار.

وقد كشفت حوادث ١ نيسان/أبريل، على الرغم من عواقبها المثيرة للقلق، عن جانب إيجابي - ألا وهو التأييد الكبير الذي أبداه الشعب لمؤسسات البلد الديمقراطية. وهذه إشارة واضحة على أن أبناء غينيا - بيساو شعب مسالم يعتز بقيمة الديمقراطية ويتوق إلى جني فوائد السلام التي طال انتظارها. وسيكون منتدى المصالحة الذي ستنظمه الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ فرصة جيدة لزيادة مشاركة السكان في نقاش صريح بشأن مستقبل البلد. ونأمل أن يسهم المنتدى في تحديد السبل والوسائل لكسر نمط تسوية النزاعات بالوسائل العنيفة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غينيا - بيساو، معالي السيد أدلينو مانو كويتا.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم باسم حكومتي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. اضطلع بلدكم، نيجيريا، دائما بدور إيجابي في تسوية النزاعات في قارتنا، وبخاصة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. نحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سيستعرض الحالة في غينيا - بيساو باهتمام خاص في ظل رئاستكم وسيسهم في السعي لتحقيق السلام والاستقرار في بلدنا.

أود، باسم حكومتي، أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2010/335). ونحيط علما مع الاهتمام الخاص بالملاحظات الواردة في التقرير.

نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السفير جوزيف موتابوبا، على تفانيه بلا كلل وإسهامه في تحقيق السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. ويبين بيانه مدى تعقيد الحالة وخطورة المشاكل الملحة التي تواجه غينيا – بيساو. إن الحالة الراهنة ناجمة بوضوح عن عوامل مختلفة أسهمت سلبا في الأزمات الدورية المستمرة، وهو ما نأسف له. لقد وضعت تلك الأزمات المتكررة غينيا – بيساو في جدول أعمال مجلس الأمن لسنوات كثيرة. فالوقت عنصر جوهري، ويجب أن نضطلع نحن الغينيون بمسؤولياتنا، وأن نطوي الصفحة بصورة نهائية، ونضع بلدنا على مسار السلام والاستقرار المستدامين.

ونعرب عن امتناننا للسفيرة فيوتي على عرضها لعمل التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، التي قادتها بتفان كبير ومهارة فائقة. ونقدر كثيرا جهود لجنة بناء السلام، التي أسهمت بدرجة كبيرة في تهيئة ظروف أفضل للحوار بين الغينيين بهدف استعادة الاستقرار السياسي في بلدي.

إن وجودي في هذه الجلسة لمجلس الأمن دليل على الأهمية التي توليها حكومتي لمداولات المجلس ويعكس تصميمها على العمل بلا كلل لتحقيق السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. فالتحديات جسام وسبل التصدي لها نادرة. ولن تتمكن غينيا – بيساو، بمفردها، من تجاوز الحالة الراهنة. نحن في مفترق طرق حاسم. ويجب ألا تظل طموحات شعبنا وتوقعاته المشروعة مهددة، ونحن ندرك ذلك تماما.

ويجب ألا يعطل التقدم المحرز في ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون بشكل دائم. وعلى وجه الخصوص، أثر اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى تأثيرا عميقا في المجتمع الغيني وهو يتعارض مع قيمنا الثقافية للحوار والتعايش الأخوي. وكما قال رئيس الجمهورية مالام باكاي سانيا مؤخرا خلال اجتماع لفرقه الدفاع، فإن حوادث ١ نيسان/أبريل غير مقبولة ويجب ألا تتكرر.

وترى سلطات بلدي أن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن أمر أساسي ويجب عدم تأجيله. نحن ندرك تماما أن غينيا – بيساو بحاجة إلى جيش جمهوري وحديث ومكرس للاضطلاع بالدور المهم لإرساء سيادة القانون. وعقد المؤتمر الأخير بشأن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، المعقود في حزيران/يونيه في بيساو، في مناخ من الصراحة والود وبين تصميم الجيش على إجراء هذه الإصلاحات. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما أشقائنا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبرتغال والبرازيل – على دعمهم بلا كلل لبلدنا في هذه العملية.

لقد اتخذت بالفعل خطوات مهمة ولا بد الآن من الحفاظ على نفس روح التعاون والتصميم. وإذا ما أريد إجراء هذه الإصلاحات الأمنية والدفاعية، لا بد أن تتمتع حكومة غينيا – بيساو بدعم المجتمع الدولي في إنشاء صندوق لمعاشات التقاعد. وفي هذا الصدد، فإن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن ومائدة مستديرة مع شركائنا في التنمية أمر ضروري لمستقبل بلدنا.

ونؤكد من جديد على تصميم حكومتنا على أن تكافح بحزم الاتجار بالمخدرات في بلدنا والمنطقة دون الإقليمية، بالطبع بتقديم المساعدة التقنية والقانونية من شركائنا.

وعلى الرغم من الأزمات المستمرة التي هزت بلدنا في الأوقات الأخيرة، ينبغي ألا تعتبر غينيا – بيساو قضية خاسرة. نحن نتفهم الشواغل والتساؤلات المشروعة للمجتمع الدولي، لكن يمكنني باسم بلدي أن أؤكد للمجلس على أن

سلطات بلدي ملتزمة التزاما صارماً بتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب وتهيئة مناخ مفض إلى الاستقرار ورفاه شعبنا. نحن نعول على تضامن ودعم المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر معالي الوزير كويتا على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.